الأمم المتحدة

A/C.2/70/SR.15

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
12 November 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد كاريو غوميس (نائب الرئيس) . . . . . (باراغواي)

المحتويات

البند ٢٠ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (تابع)

(ب) متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع)

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع)

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org)

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-18132 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (تابع)

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع)

(ز) الانسجام مع الطبيعة (تابع)

(ح) عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (تابع)

نظرا لغياب السيد هلال (المغرب) تولى السيد كاريو غوميس (باراغواي)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ٢٠ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع) (A/70/75-E/2015/55، و A/70/137-E/2015/86، و A/70/214، و A/70/215، و A/70/215/Add.1، و A/70/224، و A/70/228، و A/70/262، و A/70/291، و A/70/298، و A/70/422، و A/70/129، و A/70/131، و A/C.2/70/4)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (تابع) (A/70/283)

(ب) متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع) (A/70/269)

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع) (A/70/282)

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع) (A/70/230)

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (تابع) (A/70/230)

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع) (A/70/230)

(ز) الانسجام مع الطبيعة (تابع) (A/70/268)

(ح) عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (تابع) (A/70/228)

١ - السيدة آو (سنغافورة): قالت إن سنغافورة حققت الكثير منذ استقلالها في عام ١٩٦٥، بفضل اعترافها بأهمية الاقتصاد التنافسي، والبيئة المستدامة، والحكم الرشيد وسيادة القانون. وأضافت قائلة إن مخطط سنغافورة المستدامة لعام ٢٠١٥ يرسم الرؤية والخطط الوطنية الرامية إلى جعل سنغافورة أكثر استدامة بتدابير من ضمنها إقامة مجتمع تنعدم فيه النفايات وإرساء اقتصاد أخضر، وبناء مدن مستدامة بيئيا، وتقليص الاعتماد على النقل بالسيارات الخاصة. وذكرت أن سنغافورة تسير في طريقها نحو بلوغ، أو تجاوز، الغايات المحددة في المخطط الذي أطلق في عام ٢٠٠٩، وكان أول مخطط يوضع من هذا النوع.

٢ - واستطردت قائلة إن مسؤولية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تقع على عاتق كل بلد، كما أن قياس التقدم المحرز أمر أساسي. وأكدت أن الإطار العالمي للمؤشرات ينبغي أن يتضمن عدداً محدوداً من المؤشرات، من بينها مؤشرات عالمية وإقليمية ووطنية ومواضيعية لتمكين البلدان من قياس التقدم المحرز نطاق الغايات والأهداف المختلفة، بناء على الظروف والأولويات الوطنية. ورأت لهذا الإطار أهمية أساسية فيما يتعلق بمتابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها من جانب المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي عليه أن يدرك أن كل بلد سينفذ الخطة ويقيس التقدم المحرز بطريقته الخاصة.

٣ - ومضت قائلة إن سنغافورة، التي تلاحظ مع الارتياح مراعاة خطة عام ٢٠٣٠ للتحديات والاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، تدعو إلى إيجاد شراكة عالمية أكثر نشاطا تلم شمل الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة وباقي أصحاب المصلحة، وتُعبئ جميع الموارد المتاحة. وذكرت أن سنغافورة أعلنت في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد

عام ٢٠١٥ عن إطلاق برنامج جديد للتنمية المستدامة لدعم خطة عام ٢٠٣٠، ستعمل في إطاره مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للمساعدة في بناء القدرات في مجال الإدارة الحضرية والتخطيط الحضري في المدن عبر العالم؛ كما ستعمل مع عدد من الشركاء لتوفير التدريب على إيجاد حلول لمشاكل المياه والصرف الصحي للبلدان التي هي بحاجة إليه.

٤ - السيد موراليس لوبيس (كولومبيا): قال إن موجات الجفاف الحادة التي شهدها العالم مؤخرا تذكر قبل فوات الأوان بالأثر المدمر للنموذج الإنمائي الراهن. وأضاف قائلا إن ضمان تنفيذ الخطة الجديدة لعام ٢٠٣٠ التي من شأنها إحداث التغيير يتطلب اتخاذ تدابير عاجلة للاستفادة من الزخم السياسي لاعتماد اتفاق عالمي طموح وملزم بشأن المناخ في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو. واستطرد قائلا إن بناء قدرة المجتمعات والاقتصادات والأنظمة البيئية أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. ورأى أن تنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ يشكل الخطوة الأولى في سبيل ضمان النهوض بمستوى التأهب. وقال إن كولومبيا تشدد على أهمية التعاون الدولي في مساعدة البلدان النامية في هذا الصدد، كما ينص عليه الإطار. وتابع قائلا إن فقدان التنوع البيولوجي يتواصل بوتيرة تثير القلق؛ لهذا يجب على المجتمع الدولي أن يواصل بهمة ونشاط سعيه نحو بلوغ أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي، إذ لم يتبق من عقد الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي سوى خمسة أعوام، وينبغي أيضا التركيز على الدور الهام للزراعة في التنمية المستدامة، وعلى التصدي للتحديات الفريدة التي تواجه الإنتاج الزراعي، ومن بينها تدهور الأراضي، وتغير المناخ، وتقلبات الأسعار.

٥ - السيد خُشرو (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن بلده الذي بذل بالفعل جهوداً هائلة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ملتزم بتعزيز التنمية المستدامة؛ وتؤدي لجنة التنمية المستدامة المتعددة القطاعات التي أنشئت في عام ١٩٩٢ دوراً محورياً في الجهود الوطنية يشمل تعزيز التوعية البيئية والتثقيف البيئي في المدارس، وتحديد سياسات بناء السدود، وإحياء الأراضي الرطبة المهددة، وحماية البحيرات المعرضة للخطر. واستدرك قائلا إن إيران ستواجه تحديات محددة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بسبب جغرافيتها الفريدة والضغط الواقع على الموارد البيئية والتنوع البيولوجي. واستطرد قائلا إن إيران تأتي في المرتبة السادسة في قائمة أكثر البلدان عرضة للكوارث في العالم، وهي رغم بنائها لقدرات فعالة في مجال التأهب والاستجابة، ستظل بحاجة إلى التعاون الدولي المكثف في هذا المجال.

٦ - وأردف قائلا إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يجب أن تستند إلى مبادئ الملكية القطرية والمسؤوليات المشتركة لكن المتباينة، وينبغي تسهيل تنفيذ أهدافها الطموحة بتدابير للتنفيذ تكون أكثر طموحا وشاملة للجميع وخالية من التمييز. وأكد أنه يجب، تحقيقا لهذه الغاية، أن تلتزم البلدان المتقدمة بدعم البلدان النامية، وبخاصة من خلال بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتسهيل التجارة والوصول إلى الموارد المالية. وسيكون من الأساسي كذلك تفعيل آلية تيسير التكنولوجيا. ورأى أن مكافحة الإرهاب تحرم التنمية المستدامة من الموارد، مما يزيد من حدة الفقر وتدمير البيئة، وعليه، ينبغي وضع خطة عمل إقليمية لمساعدة البلدان التي تكافح آفة الإرهاب والعنف الناجم عن التطرف على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. واختتم بيانه بالتأكيد على الحاجة

إلى تقوية المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لتقديم التوجيه في مجال السياسات بشأن قضايا التنمية المستدامة ودعم التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

٧ - السيد لمين (موريتانيا): قال إن تغير المناخ، وبخاصة تدهور الأراضي والتصحر والجفاف، يعوق تحقيق التنمية المستدامة ويخلف خسائر اقتصادية فادحة، ولا سيما في أفريقيا، بالرغم من أن البلدان الأفريقية تتحمل مسؤولية أقل عن أثره من البلدان الأخرى.

٨ - واستطرد قائلا إن موريتانيا، التي تولي أهمية كبيرة للحوكمة البيئية في مجالات عديدة في إطار استراتيجيتها لمحاربة الفقر، تنفذ العديد من السياسات الوطنية الرامية لمكافحة التصحر، بما فيها مشروع الحزام الأخضر لتشجير أكثر من ٢ ٠٠٠ هكتار على مدى أربع سنوات. وقال إن موريتانيا تشارك على الصعيد الإقليمي في مبادرة الجدار الأخضر الكبير للصحراء والساحل التي تهدف إلى معالجة آثار التصحر وتحسين سبل عيش ملايين البشر عبر القارة. واختتم قائلا إن بلده الذي يظل على استعداد للتعاون على جميع الأصعدة لمكافحة تغير المناخ يولي أهمية لتبادل الخبرات والممارسات المثلى من أجل تحقيق الأمن الغذائي.

٩ - السيد غومينديي (موزامبيق): قال إن موزمبيق، التي تندرج ضمن البلدان الأفريقية الأكثر عرضة للكوارث الطبيعية، قد أقرت استراتيجية لإدارة الكوارث والحد من الضعف. فعلى المستوى المؤسسي، أُعيدت هيكلة المعهد الوطني لإدارة الكوارث، وأنشئ مركز وطني لعمليات الطوارئ من أجل الرصد وتجميع البيانات، وشُكلت لجان محلية لنشر التكنولوجيات الملائمة للمناطق القاحلة وشبه القاحلة. وعلى المستوى التنفيذي، ينفَّذ عدد من تدابير التأهب، مثل تمارين المحاكاة، وصياغة خطط الطوارئ، وتفعيل أنظمة الإنذار المبكر. وأوضح أن موزامبيق لا تزال ملتزمة بتنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وتعمل على تنفيذ عدد من التدابير الرامية إلى النهوض بتفعيله، مثل تعميق فهم مخاطر الكوارث الوطنية، وتعزيز هيئات إدارة الكوارث، والاستثمار في آليات بناء القدرة على الانتعاش، وتحسين القدرة على الاستجابة للكوارث. وتواجه موزامبيق، شأنها في ذلك شأن معظم البلدان النامية، تحدي تعبئة الموارد المالية والمادية والتقنية الضرورية. لذلك فإنها تدعو جميع أصحاب المصلحة القادرين على دعم جهودها وتنفيذ التوصية التي تدعو الدول إلى تعزيز التعاون الدولي وتوفير وسائل التنفيذ إلى القيام بذلك من أجل دعم البلدان النامية في تنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠.

١٠ - السيد تولا (نيوزيلندا): قال إن نيوزيلندا ملتزمة منذ أمد بعيد تجاه الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها تلك الواقعة في منطقة المحيط الهادئ، وترحب باعتراف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا بأوجه الضعف الفريدة والخاصة لتلك الدول فيما يتعلق بجميع أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة. وأكد أن الوقت قد حان لترجمة الأقوال إلى أفعال. واسترسل قائلا إن البلدان الجزرية الصغيرة النامية تأتي في مقدمة المتأثرين بتغير المناخ، بما في ذلك ازدياد وتيرة وقوع الكوارث وشدتها وارتفاع مستوى سطح البحر. وقال إنه لا بد من بذل قصارى الجهود للوصول إلى نتيجة طموحة وشاملة وملزمة قانونا في مؤتمر باريس المقبل المعني بتغير المناخ.

١١ - ومضى قائلا إن الدول الجزرية الصغيرة النامية قد تتعرض لأعباء مفرطة بسبب العمليات والقواعد المصممة لمشاريع أضخم بكثير في بلدان أكبر حجما، وهو ما يمكن في أحيان كثيرة أن يضيف إلى التكاليف مبالغ كبيرة زائدة

ويتسبب في حالات تأخير طويلة أو يجعل تلك الدول، في أسوأ الحالات، غير قادرة على الاستفادة من المبادرات. وأشار مثالا على ذلك إلى مسألة الوصول إلى موارد الصندوق الأخضر للمناخ. وأضاف قائلا إن على الجهات الفاعلة الإنمائية أن تأخذ بعمليات تلائم الحجم ويمكنها أن تحقق النتائج في الوقت المناسب. فالدول الجزرية الصغيرة النامية لا تكون في كثير من الأحيان فقيرة إلى حد يكفي للحصول على الموارد بشروط ميسرة، كما أنها ليست بالحجم الذي يسمح لها بإيجاد الموارد والاستثمارات المحلية اللازمة. لذلك، يجب على الجهات المانحة والمؤسسات المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية مراجعة سياساتها ومعايير تخصيصها للاعتمادات كي تكفل عدم إغفال تلك الدول.

١٢ - السيد منذر (الجمهورية العربية السورية) قال إن الإرادة السياسية هي الكفيلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونوه بالدور الهام الذي يضطلع به المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. واستطرد قائلا إن بلده شهد نتيجة لأعمال الجماعات المتطرفة وبسبب الإرهاب تقويض العديد من المكاسب الإنمائية التي حققها. وذكر أن من يسميهم البعض بالمعارضة المعتدلة يعملون على تدمير البنى التحتية والتراث الثقافي والموارد. ومضى قائلا إن بلده يعاني كذلك من جراء تدخل البلدان الأوربية وغيرها من الدول التي تدعي حرصها على حقوق الإنسان. فقد تدهور مستوى المعيشة في البلد تدهوراً كبيراً وأُعيقت البرامج الإنسانية. وأعرب، في معرض إشارته إلى تقرير الأمين العام عن البقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية (A/70/291)، عن قلق الجمهورية العربية السورية إزاء عدم تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٩/٢١٢. وأضاف أن بلده الذي لم يتلق أي تعويض من الحكومة الإسرائيلية لإصلاح الضرر البيئي، على استعداد لمساعدة الأمم المتحدة في إجراء الدراسة التي أشارت إليها الفقرة ٤ من القرار.

١٣ - السيد دوكوري (مالي): قال إن تغير المناخ يؤدي في منطقة الساحل إلى موجات جفاف متكررة، وإلى إضعاف خصوبة التربة، وفقدان الموائل والتنوع البيولوجي، وإلى التصحر وتراكم الطمي في العديد من الأنهار الكبرى، بما فيها نهر النيجر؛ وعلى المستويين الاجتماعي والاقتصادي، يؤدي تغير المناخ إلى زيادة حدة الفقر الناجم عن النزوح المكثف لسكان الريف إلى المناطق الحضرية أو إلى بلدان الشمال، وبالتالي المساهمة في تنامي الشبكات الإرهابية وشبكات الاتجار في المخدرات. واستطرد قائلا إن القطاع الزراعي في مالي الذي يساهم بما نسبته ٤٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي ويعمل به نحو ٨٠ في المائة من السكان النشطين قد تضرر بشدة؛ وأدى النمو السكاني إلى تفاقم الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية.

١٤ - واسترسل قائلا إن حكومته تسعى إلى بناء اقتصاد يراعي البيئة وقادر على التأقلم مع آثار تغير المناخ. وقد اتخذت تحقيقا لذلك الهدف عدداً من التدابير منها توقيع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو والتصديق عليهما، وصياغة برنامج عمل وطني للتكيف مع تغير المناخ، ووضع استراتيجية وطنية للتمويل البيئي تشمل آليات لتعبئة التمويل الوطني والدولي، وبخاصة من الصندوق الأخضر للمناخ. وأردف قائلا إن البعد البيئي قد أدرج ضمن عملية التخطيط، وبشكل خاص في تنفيذ الإطار الاستراتيجي للنمو والحد من الفقر. وأضاف قائلا إن العمل على الصعيد المؤسسي يشمل إنشاء وكالة للبيئة والتنمية المستدامة، وتشكيل لجنة وطنية تعنى بتغير المناخ. واختتم قائلا إن حكومته يحدوها أمل صادق في التوصل إلى اتفاق ملزم بشان المناخ في مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ.

١٥ - السيد ياغنينيم (توغو): أشار إلى أن تغير المناخ يشكل خطراً جسيماً على التنمية والحد من الفقر، وبخاصة بالنظر إلى أثره على الزراعة، وقال إن حكومته أعدت مشروعاً حول تكييف الإنتاج الزراعي مع تغير المناخ تم ربطه بالبرنامج الوطني للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي. وقد استحدثت ثلاث أدوات للإدارة البيئية والاجتماعية تتمثل في إطار للإدارة البيئية والاجتماعية، وخطة لإدارة الآفات ومبيداتها، وسياسة لإعادة التوطين. ومضى قائلا إن حكومته تضطلع أيضا بتنفيذ عدد من المبادرات الرامية إلى الحد من أثر تغير المناخ على سكان الريف الضعفاء، وبخاصة صغار المنتجين، وأثره كذلك على الموارد الطبيعية الأساسية، وذلك بطرق من بينها تطوير أصناف مكيفة من البذور، وتعزيز الإدارة المتكاملة لخصوبة التربة والري على نطاق صغير، وإصلاح النظم الإيكولوجية المتدهورة، وزيادة الوعي بانعكاسات تغير المناخ. وأضاف قائلا إن حكومته تعمل من خلال وزارة الزراعة وتربية المواشي والمياه على تعزيز عدد من الأنشطة الأخرى من بينها تطوير سلسلة القيمة للطاقة المستمدة من الأخشاب بمساعدة من حكومة ألمانيا. واسترسل قائلا إن المدارس الميدانية التي أنشئت للمزارعين والتي يبلغ عددها ١ ٠٠٠ مدرسة هي من النجاحات البارزة في مكافحة تغير المناخ وحماية البيئة، وستساعد في بناء قدرة المنتجين الضعفاء على اعتماد ممارسات تراعي البيئة وقادرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ. واختتم قائلا إن توغو تعتزم وضع برنامج وطني للطاقة المتجددة من أجل تطوير الزراعة المستدامة والسياحة الإيكولوجية وتعزيز إدارة النفايات بصورة رشيدة من الناحية الإيكولوجية.

١٦ - السيد نكولوي (بوتسوانا): قال إن مما لا جدال فيه أن أنماط الاستهلاك والإنتاج الحالية تهدد بتجاوز قدرة الكوكب على الاستمرار في الحفاظ على الحياة. وأضاف قائلا إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي السبيل الأمثل للقضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وأعرب عن ترحيب بوتسوانا بإقرار الخطة بضرورة تشجيع التكامل المتوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وأوضح أنه رغم تحمل كل بلد للمسؤولية الرئيسية عن رسم معالم طريقه لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصياغة سياساته واستراتيجياته الخاصة بناء على أولوياته الوطنية وقدرته على التنفيذ، فإن استدامة التدابير المتخذة على الصعيد الوطني لا يمكن أن تتأتى ما لم تكن هناك بيئة عالمية داعمة، مضيفا أن التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والمساعدة الإنمائية الرسمية تؤدي أيضا دوراً حاسماً في ذلك.

١٧ - واستطرد قائلا إن تغير المناخ يهدد بعكس المكاسب الإنمائية التي سبق تحقيقها ما دامت البلدان، لا سيما في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، تفتقر إلى وسائل التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف منها. وأكد أنه لا بد من بذل المزيد من الجهود لمساعدة البلدان الضعيفة المعرضة للجفاف والتصحر، وخاصة منها البلدان الواقعة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والبلدان النامية غير الساحلية. واسترسل قائلا إن بوتسوانا تتطلع إلى خروج مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ والدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بنتائج ناجحة. ومضى قائلا إن بلده لا يزال ملتزماً بتنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ تنفيذا كاملا، مما سيسهم بصورة كبيرة في التعامل مع الخسائر الهائلة التي تسببها الكوارث. وستحتاج البلدان النامية غير الساحلية إلى مساعدة خاصة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة. واختتم قائلا إن بوتسوانا تدعو إلى التنفيذ الكامل لبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، وإلى نقل التكنولوجيا وبناء القدرات وتقديم الدعم المالي.

١٨ - السيد صروفا (بابوا غينيا الجديدة): قال إن التحدي الذي يعترض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يكمن

في ضمان الملكية والقيادة الوطنيتين، مع القيام في نفس الوقت بتوفير الدعم من خلال الشراكة العالمية وضمان اتخاذ الإجراءات الجماعية الضرورية لبلوغ الأهداف الطموحة ومعالجة مواطن الضعف في النظم العالمية، بما فيها مواطن الضعف التي تتخلل الهيكل الاقتصادي والمالي. ورأى أن النجاح سيعتمد في جزء لا يتجزأ منه على زيادة تقوية منظومة الأمم المتحدة لضمان التنفيذ الفعال للأولويات الإنمائية الوطنية، كما في حالة الأخذ على سبيل التجربة في بابوا غينيا الجديدة بمفهوم ''مكتب الأمم المتحدة الواحد'' وقال إن خطة عام ٢٠٣٠ ينبغي أن تدمج في كامل عمل الجمعية العامة، لا أن توزع أجزاؤها بصورة منفصلة على اللجان المختلفة. وتابع بقوله إن من الأساسي كذلك بالنسبة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة أن يضطلع بولايته وأن يسترشد في ذلك بالاستعراضات التي أجريت على الصعيدين الوطني والإقليمي، مع الاستفادة من دروس سابقه لضمان تفادي نفس العثرات. وإذا كان مسار ساموا يشكل محور التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فإنه ليس من قبيل المبالغة التأكيد على أهمية دمج أولويات هذه الدول في جميع مسارات التنمية المستدامة على المستويين المتعدد الأطراف والثنائي، ولا سيما في سياق الجهود المبذولة لتنشيط عمل منظومة الأمم المتحدة.

١٩ - واستطرد قائلا إنه لا بد من التصدي للمسببات الرئيسية لتغير المناخ حتى تنجح التنمية المستدامة. وأكد أن مبادرة فيجي الداعية إلى عقد مؤتمر عن المحيطات والبحار كل ثلاثة أعوام تستحق الدعم، ويمكن الإفادة منها في استعراض المنتدى السياسي الرفيع المستوى وعملية متابعة الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام.

٢٠ - واسترسل قائلا إن الاستراتيجية الوطنية لعام ٢٠١٤ من أجل التنمية المستدامة المسؤولة تشكل منصة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في بابوا غينيا الجديدة. وأكد أنه لا ينبغي للتنمية المستدامة الوطنية أن تضعف رأس المال البيئي أو أن تضر بأجيال المستقبل. وأضاف أنه لا بد من إدارة الأصول الطبيعية الاستراتيجية على النحو المناسب واستخدام استثمارات رأس المال الأجنبي لتعزيز استدامتها بدل إتلافها. ويجب تمكين الأفراد لتحمل كامل المسؤولية عن تحسين سبل عيشهم. وذكر أنه قد تم في هذا الصدد الإقرار بأهمية السكان الأصحاء المتعلمين تعليما جيدا، وبضرورة كفالة الكرامة الإنسانية والحقوق الأساسية والمؤسسات الخاضعة للمساءلة وسيادة القانون.

٢١ - السيد دزونزي (ملاوي): قال إن من المسائل التي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للبلدان النامية الكيفية التي ستنفذ بها خطة عام ٢٠٣٠ التي تقوم على الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية لكنها تطرح في نفس الوقت نهجا جديدا إزاء التعامل مع التحديات الإنمائية العالمية. وأوضح أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيتوقف على توافر الموارد الكافية التي لا يمكن للحكومات أن تعبئها بمفردها. وقال إن استراتيجية التعاون الإنمائي من أجل ملاوي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ تنص على تملك الحكومة للخطة الإنمائية الوطنية ومواءمة مساعدات وأنظمة المانحين مع الاستراتيجيات الوطنية. وفي الوقت ذاته، فإن زيادة تنسيق الدعم المالي المقدم من شركاء ملاوي الإنمائيين ستعزز تحقيق النتائج الإنمائية وتسهل بلوغ الأهداف.

٢٢ - واسترسل قائلا إن ملاوي قد أحرزت تقدما كبيراً فيما يخص عدداً من الأهداف الإنمائية للألفية؛ ويشمل ذلك الحد من وفيات الأطفال، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والملاريا وغير ذلك من الأمراض، وضمان

الاستدامة البيئية، وصياغة شراكة عالمية من أجل التنمية. واستدرك قائلا إنه بالرغم من معدل النمو الاقتصادي الذي حققته ملاوي في العام الحالي والبالغ ٣ في المائة، فإنها تظل واحدة من أفقر بلدان العالم، حيث إن ٥٠ في المائة من سكانها يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. وقال إن ملاوي، باعتبارها أحد البلدان القلائل التي شاركت في المشاورات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تولي أولوية قصوى للحد من الفقر والتنمية الريفية، وتلتزم بإدراج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيتها الإنمائية الوطنية.

٢٣ - ومضى قائلا إن ملاوي تجدد التأكيد على التزامها بتنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٣٠، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤. وأضاف قائلا إن بلدانا مثل ملاوي يمكن، في إطار خطة عمل أديس أبابا، أن تتلقى مساعدة إنمائية رسمية معززة يمكن أن يكون لها أثر في حفز النمو والتنمية. لذلك فإن وفده يدعو جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة إلى كفالة تلقي أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية الدعم اللازم من المجتمع الدولي حتى لا يستثنى منه أحد.

٢٤ - السيدة يونسدوتير (أيسلندا): قالت إن بلدها من أشد الداعمين للطاقة المستدامة ويواصل الإسهام في نشر المعرفة ونقل التكنولوجيا والاستثمار في مجال الطاقة الحرارية الأرضية، بما في ذلك من خلال برنامج جامعة الأمم المتحدة في أيسلندا وبالتعاون مع المؤسسات الدولية. واستطردت قائلة إن ثمة اعترافا على نطاق واسع بأهمية الطاقة المستدامة في القضاء على الفقر المدقع، ومعالجة التفاوتات، وتسهيل التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره. وأثنت على عمل مبادرة الطاقة المستدامة للجميع.

٢٥ - واستطردت قائلة إنه لا بد من اتباع نهج عملي فيما يتصل بالهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام، وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بطريقة مستدامة في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية. وذكرت أن الإطار القانوني للإدارة المستدامة للمحيطات يستند بقوة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وأن تنفيذه على المستويين المحلي والإقليمي أمر أساسي.

٢٦ - ومضت قائلة إن تدهور الأراضي والتصحر يؤثران بصورة غير متناسبة على السكان الأشد فقراً وتهميشاً وهما يستحقان اهتماما عاجلا؛ لا سيما أن ما يقارب ثلث الأراضي الصالحة للزراعة في العالم تدهورت بفعل الإدارة غير المستدامة للأراضي، بما في ذلك استخدام مبيدات الآفات، والزراعة الأحادية المحصول، والرعي المفرط، وإزالة الغابات، وكذلك بسبب تغير المناخ. وأعربت عن أملها في أن توضع في الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر معايير مرجعية للوصول إلى عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي، وأن تستخدم النتائج التي سيتم التوصل إليها في تلك الدورة لتسليط الضوء في مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ على الصلة التي لا تنفصم بين تدهور الأراضي وتغير المناخ. وختمت بيانها بالقول إن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق بدون تمكين المرأة اقتصاديا وقانونيا؛ ودعت إلى مواصلة العمل على تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٢٧ - السيد سوخي (منغوليا): قال إن بلده أحرز تقدما كبيراً في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وأنه التحق بركب بلدان الدخل المتوسط الأدنى. واستدرك قائلا إنه بالرغم من النمو الاقتصادي المطرد الذي سجلته منغوليا على مدى

الـ ١٤ عاما الماضية، فإنها لم تنجح في تقليص مستوى الفقر إلى النصف، وإن كان معدل الفقر قد انخفض بمقدار الثلث. وأوضح أن تلك التجربة تثبت أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي لا يَمكِّن الجميع بالضرورة من الاستفادة من الفرص الاقتصادية ومن السياسات الاجتماعية. لذلك سيظل القضاء على الفقر الهدف الأسمى من أجل تحقيق التنمية المستدامة في منغوليا.

٢٨ - واستطرد قائلا إن السياسة الوطنية للتنمية الخضراء التي أقرها البرلمان في عام ٢٠١٤ تشكل الأساس المفاهيمي الذي وضعته منغوليا مؤخراً في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والذي تقوم عليه مساهمتها المعتزمة المحددة وطنيا. وأوضح أن تلك السياسة تركز على خطط عمل قطاعية أساسية على الصعيد الوطني تشمل قطاعي الطاقة والزراعة، وتتضمن مؤشرات محددة لقياس التقدم المحرز في تنفيذها.

٢٩ - واسترسل قائلا إن منغوليا التي تعتمد ثقافتها البدوية التقليدية على العيش في تناغم مع الطبيعة تواجه عددا من التحديات البيئية الكبرى من ضمنها آثار تغير المناخ، وارتفاع وتيرة الكوارث الطبيعية، وشح المياه، وتدهور الأراضي. وأضاف قائلا إن بلده سيدعم العقد الدولي للمياه من أجل التنمية المستدامة، وإنه يدرك أهمية إنشاء آليات وطنية للتنسيق تعزيزاً لتنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. وأعرب عن أمل منغوليا في أن يخلص مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ الذي تكتسي نتائجه أهمية حاسمة لمستقبل أهداف التنمية المستدامة، إلى اتفاق جديد بشأن المناخ يولي الاعتبار الواجب للتحديات التي تواجه البلدان النامية، ولا سيما البلدان النامية غير الساحلية. ورأى أن التعاون والشراكة الإنمائيين العالميين سيؤديان دورا هاما في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وقال إن منغوليا تدعم تجديد الشراكة العالمية وترى أن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ سيساعد تلك البلدان في التغلب على أوجه ضعفها وبناء قدرتها على الصمود.

٣٠ - السيدة هوا يي (الصين): قالت إن على المجتمع الدولي أن يستخدم خطة عام ٢٠٣٠ التاريخية كنقطة انطلاق جديدة لترجمة الالتزامات إلى عمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة العادلة الشاملة القائمة على الانفتاح والابتكار. واستطردت قائلة إن التنفيذ الذي يجب أن يبدأ على الفور ينبغي أن يسترشد بمبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة؛ وإن البلدان ينبغي أن تحتفظ بسيطرتها على حيز السياسات الوطنية كاملا، وينبغي تشجيعها على إدماج الخطة في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية وفقا لظروفها الخاصة.

٣١ - ومضت قائلة إن على المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة أن يضطلع بدور تنسيقي، وإنه يتعين تشجيع منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها على اعتماد المزيد من التدابير المتضافرة بشأن التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة. وأضافت قائلة إن من اللازم إنشاء شراكات إنمائية شاملة وإيجاد بيئات مواتية للتجارة والاستثمار والمالية لمساعدة البلدان النامية على الاستفادة من سلسلة القيمة العالمية. ويجب على البلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وأن تزيد دعمها للبلدان النامية في ميادين من قبيل نقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وينبغي تشجيع البلدان النامية على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأضافت أنه يجب على المجتمع الدولي أن يسعى للتوصل إلى اتفاق شامل ومتين ومتوازن خلال مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ، مع مراعاة مبادئ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة ووضع قدرات كل طرف في الاعتبار. وينبغي على البلدان المتقدمة

بالذات أن تضاعف جهودها في مجال الحد من الانبعاثات، وأن تتعهد بالمزيد فيما يتعلق بالدعم المالي والتقني.

٣٢ - واسترسلت قائلة إن التزام الصين بانتشال ٧٠ مليون شخص من الفقر خلال السنوات الخمس القادمة سيعطي دفعة لجهود القضاء على الفقر في العالم، وهو يشكل خطوة هامة نحو تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وذكرت أن بلدها قدم بالفعل مساهمته المعتزمة المحددة وطنيا وأعلن عن وسائل التنفيذ. وأضافت أن استراتيجية بلدها الوطنية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية تجسد نهجا مسؤولا فيما يتعلق بتغير المناخ، بينما انخفضت انبعاثاته من ثاني أوكسيد الكربون لكل وحدة من وحدات الناتج المحلي الإجمالي عن المستويات التي كانت عليها في عام ٢٠١٥. وذكرت أن الصين تولي أهمية لإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وتنفذ بنشاط اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وقد أدمج موضوع التعليم من أجل التنمية المستدامة في الاستراتيجية الوطنية للتعليم.

٣٣ - واسترسلت قائلة إن الصين التي تشجع بنشاط تنفيذ مسار ساموا ما فتئت تقدم المساعدة التقنية والمالية للبلدان الجزرية الصغيرة النامية ولأقل البلدان نموا، ولغيرها من البلدان النامية الأخرى، بما في ذلك في أفريقيا. وذكرت أن الرئيس الصيني أعلن مؤخرا عن سلسلة من التدابير الهامة لتعزيز التعاون الإنمائي الدولي وتحقيق التنمية المستدامة منها إنشاء عدد من الصناديق، وزيادة الاستثمار، وإلغاء عدد من القروض الحكومية الدولية المعفاة من الفوائد والمستحقة على أقل البلدان نموا. وستنفذ الصين كذلك على مدى السنوات الخمس المقبلة مجموعة من المشاريع في البلدان النامية منها إنشاء مركز للمعرفة في مجال التنمية الدولية وأكاديمية خاصة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبتنميتها.

٣٤ - السيدة بتس (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن مداولات اللجنة بشأن التنمية المستدامة ينبغي أن توجهها ثلاثة مبادئ. فأولا، ينبغي للجنة وهي توائم عملها مع خطة عام ٢٠٣٠ أن تولي أولوية للتدابير التي تحدث الأثر الأكبر، وأن تتفادى القرارات التي تتسم بالازدواجية، وأن تلجأ لعمليات أخرى متى كان ذلك مناسبا. وثانيا، ينبغي أن يصل صدى جهود اللجنة إلى الأوساط العامة لأصحاب المصلحة الذين سيستفاد من خبراتهم ومعارفهم فيما يتعلق بتلك الخطة. وينبغي أن تنخرط اللجنة في نقاش مفتوح ومرن يركز على النتائج ويغطي جميع الدعائم الثلاث للتنمية المستدامة، مع تشجيع التعاون الهادف وتمكين جميع الأطراف للمساهمة في بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وثالثا، ينبغي في ظل الطموح الجماعي الذي يشهد به نطاق خطة عام ٢٠٣٠، أن يتجه التركيز إلى تحقيق النتائج على مستوى مجموعة الأهداف المحددة بصورة مشتركة، وليس إلى توسيع الولايات.

٣٥ - السيد سكابيني ريكياردي (باراغواي): قال إن حكومته ملتزمة بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ وغيرهما من الصكوك. وهي تدعو إلى تعزيز الشراكة من أجل التنمية المستدامة، وتشدد على أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية في تعزيز القدرات الوطنية في مجال تجميع البيانات وتحليلها ونشرها. واستطرد قائلا إن وفده يدعو إلى اتباع نهج متعدد الأبعاد في مجال التنمية والفقر، وإلى إيلاء العناية للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على نحو متوازن. وهو يؤيد السياسات والتدابير التي ألقت زامبيا الضوء عليها باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، ويرحب بالمبادرات الرامية إلى تعزيز السياحة المستدامة، والتي تشكل أداة للحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي ووسيلة فعالة لتشجيع اقتصاد الخدمات والقضاء على الفقر.

٣٦ - ومضى قائلا إن باراغواي تولي أهمية خاصة للحفاظ على سلامة التراث الطبيعي وتنوعه، وتدعو إلى استخدام الموارد المتجددة للطاقة النظيفة. وهي تسعى إلى تشجيع الحوار الهادف المتعلق بأثر تغير المناخ، وبخاصة على أكثر فئات السكان ضعفا وعلى البلدان النامية؛ وتأمل في أن يتم التوصل في مؤتمر باريس القادم المعني بتغير المناخ إلى اتفاق سياسي جاد لتقليص الآثار المدمرة لتغير المناخ وتخفيف حدتها وعكس اتجاهها. واسترسل قائلا إن المجتمع الدولي ينبغي أن ينخرط خلال الدورة الحالية للجمعية العامة في تحليل مفصل لآثار تغير المناخ، ولا سيما الجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية، على البلدان النامية غير الساحلية، وأن يعمل من أجل وضع تدابير فعالة لتخفيف تلك الآثار وبناء القدرة على مواجهتها.

٣٧ - السيدة جيموفيتش (صربيا): قالت إن البلدان مسؤولة عن تنميتها الخاصة، لكن لا بد من إقامة شراكات بين مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة؛ ويجب بذل جهود مشتركة من جانب جميع فئات المجتمع حتى يتسنى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقالت في إشارتها إلى أهمية المساءلة، إن على البلدان أن تستثمر في قياس مدى تحقق التزاماتها، وإن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي سيتوليان عملية رصد تحقيق الأهداف.

٣٨ - واستطردت قائلة إنه بالرغم من تحقيق تقدم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، فإن هناك تحديات وشكوكا حاضرة بقوة ينبغي معالجتها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورأت أن تدابير التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف منها تشكل أولوية من الأوليات باعتبارها شرطا مسبقا لبلوغ الاستدامة العالمية. وأوضحت أن الكوارث الطبيعية تخلف آثارا سلبية على الحالة الاقتصادية الهشة في جنوب شرق أوروبا وتعقد جهود القضاء على الفقر. وأوضحت أن بلدها، الذي أعلن عن مساهمته المعتزمة المحددة وطنيا والتزم بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بمعدل ٩,٨ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، يولي أهمية بالغة لمؤتمر باريس المعني بتغير المناخ وللتدابير الرامية إلى الحد من متوسط الزيادة العالمية في درجة الحرارة إلى ما دون درجتين مئويتين. وأعربت أيضاً عن ترحيب بلدها الذي ضربته فيضانات مدمرة في عام ٢٠١٤ بإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠.

٣٩ - واسترسلت قائلة إن على المجتمع الدولي ألا يغفل واجبه في دعم البلدان الأشد حاجة، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية، وأقل البلدان نموا، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية. ومضت قائلة إن من اللازم بذل الجهود لتعزيز سيادة القانون، وتوفير العدالة للجميع، وبناء مؤسسات وطنية ودولية فعالة، ما دام تحقيق التنمية المستدامة في غياب السلم والاستقرار أمرا مستحيلا. وأكدت أن الثقافة والتعليم يؤديان دورا هاما في هذا الصدد. وأردفت قائلة إن حكومتها، التي اتخذت عدداً من الخطوات الهامة في مجالات من قبيل الإصلاح الاقتصادي وتطوير البنى التحتية واستخدام الطاقة المستدامة وحماية البيئة، تعطي أولوية كبيرة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وستنشئ هيئة حكومية دولية لرصد واستعراض تحقيق أهداف التنمية المستدامة وصياغة استراتيجية إنمائية جديدة.

٤٠ - السيدة ستريكلاند سيموني (ساموا): قالت إن ساموا ترحب بإدراج الهدف ١٣ المتعلق بمكافحة تغير المناخ، باعتباره شرطا مسبقا للتنمية المستدامة، في خطة عام ٢٠٣٠. واستطردت قائلة إن تنفيذ جميع الأهداف الأخرى سيسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التصدي لآثار تغير المناخ. وأعربت عن أمل حكومتها في أن يتوصل مؤتمر

باريس المعني بتغير المناخ إلى اتفاق طموح يعالج شواغل البلدان الجزرية الصغيرة النامية، ويشمل آلية لمواجهة الخسائر والأضرار.

٤١ - واسترسلت قائلة إن اعتراف العديد من مؤتمرات الأمم المتحدة بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تمثل حالة خاصة بالنسبة للتنمية المستدامة يجب أن يتجلى في تخصيص الموارد لعملية التنفيذ. وأكدت أن متابعة مسار ساموا لها أهمية أساسية، وأن القرار ذا الصلة ينبغي أن ينص على إطلاق إطار للشراكة يشمل لجنة مؤلفة من الدول الجزرية الصغيرة النامية وشركائها، وأن يضم كذلك حوارات عملية محكمة التنظيم. ومضت قائلة إن ذلك الإطار ينبغي أن يوفر أيضا فرصا لزيادة الشراكات من أجل تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ بشكل كامل. وأعلنت أن ساموا تتطلع إلى استكمال الاستعراض الشامل الذي تجريه وحدة التفتيش المشتركة لمسألة دعم منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأضافت أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي لا تزال له أهمية جوهرية، ينبغي أن يخصص يوما واحدا على الأقل لمتابعة تحقيق تطلعات الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التنمية المستدامة.

٤٢ - وأشارت إلى الأهمية المتزايدة للسياحة المستدامة من أجل تحقيق التنمية والنمو الاقتصاديين الشاملين، فقالت إن ساموا واحدة من بين عدد من الدول الأعضاء التي تقترح تقديم مشروع قرار لإعلان عام ٢٠١٧ العام الدولي للسياحة المستدامة من أجل التنمية. واستطردت قائلة إن ساموا تدعم بقوة مبادرات مثل اليوم العالمي للتسونامي، وعقد مؤتمر دولي بشأن المحيطات والبحار.

٤٣ - السيدة أوزغور (تركيا): قالت إن تركيا تعلمت من تجربتها الخاصة أن الكوارث يمكن أن تؤدي إلى انتكاسات شديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وذكرت أن إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ من الوثائق الأساسية التي اعتمدت في عام له أهمية حاسمة بالنسبة للتنمية المستدامة، وأن تنفيذه أمر أساسي في جهود الحد من الكوارث. وقالت إن بناء القدرة على الصمود أصبح من مجالات العمل الأساسية التي تغطيها عملية التشاور الجارية بشأن مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي سيعقد في إسطنبول في عام ٢٠١٦، وستتم مناقشته في سياق موضوع الحد من الضعف وإدارة المخاطر الذي يشكل أحد المواضيع الرئيسية لمؤتمر القمة.

٤٤ - واستطردت قائلة إنه ينبغي وضع سياسات منسقة ومترابطة على الصعيد العالمي وإرساء التعاون الدولي والإقليمي، من أجل مكافحة التصحر والجفاف اللذين يؤثران تأثيرا سلبيا على البلدان في جميع مناطق العالم. وأضافت قائلة إن بلدها الذي ينفذ استراتيجية شاملة في هذا الصدد، يقر بأهمية السدود والخزانات في تنظيم تدفقات الأنهار. وقالت إن تركيا تَعْتَبِر موارد المياه العابرة للحدود وسيلة للتعاون، وتدعم بقوة استخدامها على نحو عادل ومنصف ومعقول. وهي تحترم الاحتياجات المائية لجيرانها، مشيرة إلى أن السدود والخزانات التي شيدتها على الأنهار الوطنية والعابرة للحدود مكنت بلدها من إطلاق كميات كافية من المياه لجيرانه حتى خلال فترات الجفاف الشديد. ومضت قائلة إن الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي تستضيفها تركيا حاليا ستشكل فرصة للتحاور بشأن التعاون لمكافحة التصحر والوصول إلى عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي. ودعت البلدان إلى الانضمام إلى مبادرة أنقرة التي سيطلقها بلدها خلال المؤتمر.

٤٥ - السيدة كاسترو مازاريوغوس (غواتيمالا): قالت إن بلدها سيرصد عن قرب آليات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المتعلقة بالاستعراض والمتابعة، كما سيرصد أوجه التآزر التي سيتم إيجادها بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. واستطردت قائلة إن تحقيق التنمية المستدامة يستلزم القضاء على الفقر والجوع، ولا بد أيضا من صياغة رؤية أوسع للتنمية المستدامة تأخذ في الاعتبار التحديات الكبرى التي تواجه البلدان في سعيها للقضاء على الفقر بجميع أبعاده.

٤٦ - وأضافت قائلة إن غواتيمالا، كما يظهر المؤشر العالمي للمخاطر المناخية لعام ٢٠١٥، هي من البلدان الأكثر عرضة للآثار الضارة لتغير المناخ. وذكرت أن انهيارا أرضيا تسببت فيه أمطار طوفانية مؤخرا قد دمر ١٢٥ منزلا وخلف ٢٨٠ قتيلا. وسبقت تلك الأمطار موجة حر دامت ١٢ أسبوعا ألحقت ضررا بالغا بالإنتاج الزراعي. واستطردت قائلة إن بلادها تدعم إعلان سينداي وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، لكن أهدافهما لا يمكن بلوغها بالتدابير الحكومية وحدها، بل لا بد من مشاركة جميع قطاعات المجتمع ومنظومة الأمم المتحدة.

٤٧ - وأشارت إلى مساهمة جميع أنواع الغابات في التنمية المستدامة قائلة إن غواتيمالا تلتزم بمكافحة التصحر وتدهور الغابات على الصعيدين الوطني والدولي، وستستمر في تشجيع المنتجات التجارية القادمة من الغابات التي تُدار على نحو مستدام وتُستغل وفقا للقانون. واختتمت قائلة إن من الواجب تعبئة موارد إضافية جديدة من جميع المصادر من أجل الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، وإنه ينبغي اتخاذ تدابير لبناء قدرة البلدان على الوصول إلى التمويل المناسب واستخدامه بصورة فعالة.

٤٨ - السيدة بونسي (الفلبين): قالت إن مسألة التنمية المستدامة تغطي أكثر من مجرد البنود الفرعية الثمانية التي تجري مناقشتها حاليا، فهي تشمل النطاق الكامل للقضايا التي تتولاها اللجنة، بل وترتبط بمسائل تندرج ضمن ركائز السلام والأمن وحقوق الإنسان الخاصة بمنظومة الأمم المتحدة. واستطردت قائلة إن على اللجنة أن تكفل انعكاس خطة عام ٢٠٣٠ على طرائق عملها وجوهره، وأن تتفادى السقوط في فخ اللجوء إلى تغييرات شكلية مثل الاكتفاء بإحلال أهداف التنمية المستدامة محل الأهداف الإنمائية للألفية كوسيلة لاستكمال قرارات الدورات السابقة.

٤٩ - وأضافت قائلة إن وتيرة حدوث الكوارث الطبيعية عبر العالم تبرز ضرورة تعميم مراعاة الحد من مخاطر الكوارث وإطار سينداي وإدماجهما في خطة عام ٢٠٣٠. ومضت قائلة إن الفلبين، التي تتقاسم مع الدول الجزرية الصغيرة النامية بعض مكامن الضعف إزاء الحوادث الشديدة الخطورة المرتبطة بالمناخ، تشترك في الدعوة إلى تنفيذ إجراءات العمل المحددة في مسار ساموا من أجل تعزيز القدرة على الصمود وعلى التكيف. وذكرت أن الفلبين ترأس حاليا منتدى البلدان المعرضة لخطر تغير المناخ، وهو منتدى أقاليمي انبثقت عنه مؤخرا مجموعة وزراء مالية البلدان العشرين الأشد تضررا من تغير المناخ التي يدعو أعضاؤها إلى المزيد من العمل والاستثمار في مجالي القدرة على مواجهة آثار تغير المناخ وخفض الانبعاثات.

٥٠ - واستطردت قائلة إن الفلبين التي تواجه التصحر وتدهور الأراضي بفعل تحات التربة والكوارث الطبيعية والتوسع الزراعي وضعت خطة عمل وطنية للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠ للتصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وإنها تسعى إلى زيادة تخصيص الموارد، لا سيما من مرفق البيئة العالمية، لمعالجة تدهور الأراضي من أجل تمكين المجتمعات المحلية والسكان الأصليين، والتعامل على سبيل الأولوية مع

مسألة التخفيف من حدة الجفاف. ومضت قائلة إن بلدها يدعم بقوة التوصيات الخاصة بتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي، وبخاصة فيما يتعلق بتوفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا بما يخدم جهود الحفظ، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وتوسيع ميدان التكنولوجيا الأحيائية، وحماية المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية.

٥١ - ورأت أن شعور أفراد المجتمع كافة، وبخاصة الأطفال والشباب، بامتلاك زمام الأمور المتعلقة بخطة عام ٢٠٣٠ أمر أساسي لنجاح الخطة. وأوضحت أن للتعليم أهمية حاسمة في هذا المضمار. واختتمت قائلة إن حكومتها تدعو إلى التعجيل بتنفيذ الإجراءات الخاصة بمجالات العمل الخمسة ذات الأولوية المحددة في إطار برنامج العمل العالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة، وهي تدعم أيضاً بشكل كامل مشروع القرار المتعلق باليوم العالمي للتسونامي، وسترحب بإعلان سنة ٢٠١٧ السنة الدولية للسياحة المستدامة.

٥٢ - السيدة نامغيل (بوتان): قالت إن السؤال الرئيسي المطروح هو كيف يمكن ضمان التنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٣٠، وبخاصة بالنسبة لمجموعات البلدان التي تمر بحالات خاصة. وأكدت أن التنفيذ على المستوى القطري له أهمية بالغة. وقالت إن البلدان ينبغي أن تضع استراتيجيات وطنية طموحة تشمل إطارا زمنيا مدته ١٥ عاما على الأقل ويغطي أكثر من جيل واحد، وأن تحدد في تلك الاستراتيجيات مجالات استراتيجية للتدخل وخططا محددة للاستثمار. واستطردت قائلة إن كفاءة هذه الاستراتيجيات والخطط، سواء أثناء صياغتها أو تنفيذها، تتوقف على إمكانية التنبؤ بالدعم الذي سيقدمه المجتمع الدولي على الصعيد المالي والتقني وعلى صعيد السياسات، وبخاصة لأقل البلدان نموا. وينبغي التركيز على التدابير الواجب اتخاذها على المستوى القطري لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، بدلا من التركيز على الدعم الواسع النطاق الذي يقدم على الصعيد العالمي. إذ ينبغي على وجه التحديد أن يجري على المستوى القطري تصنيف التمويل الموجه للتنمية، وبخاصة التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية. ويجب، ضمانا لإمكانية التنبؤ بتلك المساعدة، أن يجري تقسيمها على نحو يمكّن من إدراجها في الميزانيات الوطنية لتمويل استراتيجيات التنمية الوطنية والخطط الاستثمارية القصيرة والمتوسطة والبعيدة الأجل. ومن المهم كذلك تعميم مراعاة التنمية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة وتعزيز المنظومة لتمكينها من مساعدة البلدان في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ واستعراضها.

٥٣ - ومضت قائلة إن مفهوم التناغم مع الطبيعة الذي يقع في صلب خطة عام ٢٠٣٠ ينسجم انسجاما كبيرا مع مفهوم بوتان للتنمية المبني على ”السعادة الوطنية الكاملة“ التي تسعى إلى إيجاد توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة واحترام الطبيعة. واسترسلت قائلة إنه يجب التصدي للتحدي الحاسم المتعلق بتغير المناخ ولخطر فقدان التنوع البيولوجي المتصل به، لكنها دعت إلى اعتماد نهج متكامل للتنمية المستدامة، مشيرة إلى ضرورة اتخاذ إجراءات تتصل بالبعد الاقتصادي. وذكرت أن غالبية التمويل المخصص للأنشطة المرتبطة بالتنوع البيولوجي في العديد من البلدان النامية تأتي من الموارد الداخلية. لذلك، فإن زيادة الموارد الموجهة لمساعدة البلدان النامية، وبخاصة البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، في تعزيز تنفيذ استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية الخاصة بالتنوع البيولوجي يكتسي أهمية أساسية في تسهيل تنفيذ الخطة الاستراتيجية المتعلقة بالتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠. وفي الختام، شددت على أهمية التعليم في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، موجهة الانتباه

بشكل خاص إلى الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل.

٥٤ - السيد عبدو (النيجر): قال إنه لا بد من اتباع نهج متكامل ومن التزام جميع أصحاب المصلحة التزاما راسخا حتى يتسنى بلوغ الهدف الرئيسي لخطة عام ٢٠٣٠ المتمثل في القضاء على الفقر. وأضاف قائلا إنه يجب كذلك العمل بحزم في المجالات الإنمائية الأخرى ذات الأولوية مثل الصحة والتعليم والحفاظ على البيئة، والنمو الاقتصادي، والسلام والاستقرار، والنهوض بالمرأة. وينبغي كذلك الوفاء بالالتزامات الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا والمتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية ونقل التكنولوجيا وتقديم المعونة من أجل التجارة وبناء القدرات وتعزيز القدرة على الصمود. ولا بد كذلك من تمتين الشراكة العالمية التي تم تنشيطها لضمان عدم إغفال أي من الدول، ولا سيما أكثرها فقرا وضعفا.

٥٥ - واستطرد قائلا إن تغير المناخ يشكل تهديداً خطيراً للنظم الإيكولوجية العالمية، وهو من أكبر التحديات الناشئة التي تواجه النيجر، حيث يشتغل بالزراعة وتربية المواشي ما نسبته ٨٠ في المائة من السكان. ومضى قائلا إن حكومته اضطرت إلى توجيه استثمارات هائلة إلى حماية الأراضي وإصلاحها، ومكافحة التصحر وفقدان التنوع، وأنشطة التكيف وإيجاد القدرة على الصمود. وأضاف قائلا إنه ينبغي لجميع أصحاب المصلحة أن يعملوا جاهدين على كفالة التنفيذ الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والأهداف الاستراتيجية الأربعة والأهداف التنفيذية الخمسة للخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر (٢٠٠٨-٢٠١٨) من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية. ومضى قائلا إن وفده يأمل أيضا في أن يتوج مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ بتعهدات ملزمة لوقف الاحترار العالمي، وتعبئة الموارد المالية الكافية لدعم العمل الرامي إلى تعزيز القدرة على الصمود وعلى التكيف والتشجيع على نقل التكنولوجيا الصديقة للبيئة.

٥٦ - واسترسل قائلا إن النيجر ملتزم منذ أمد بعيد بالتنمية المستدامة، وقد أنشأ إطارا مؤسسيا سيسمح بإدماج خطة عام ٢٠٣٠ في الخطط والأهداف الرئيسية للتنمية الوطنية، بما في ذلك من خلال الخطة البيئية الوطنية من أجل التنمية المستدامة، وبرامج تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والتصحر وإدارة الموارد الطبيعية. وهو بصدد صياغة استراتيجية بعيدة الأمد للتنمية المستدامة والنمو الشامل تستمر حتى عام ٢٠٤٥ ووضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها. وذكر أن النيجر يحرز تقدما ملموسا على المستويات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية في تعزيز تحقيق التنمية المستدامة في البلد، مع إدماج مفهوم التنمية المستدامة في دستور البلد لعام ٢٠١٠. وقال إن النيجر يعمل على مواءمة التشريعات الوطنية مع الصكوك الدولية، كما يسعى إلى تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، وبناء مؤسسات قوية من شأنها تحسين الخدمات الاجتماعية والارتقاء بفعالية الجهود الإنمائية.

٥٧ - السيد دي لوكا (الأرجنتين): قال إن خطة عام ٢٠٣٠ التي تلتزم بها الأرجنتين التزاما راسخا يجب أن تنفذ من منظور حقوق الإنسان، وذلك باعتماد خطة عمل مفصلة ومنسقة ووضع آليات موثوقة وشفافة للمتابعة. ويلزم بذل جهود مشتركة مع مراعاة المسؤوليات التاريخية التي يعكسها مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة. وأكد أنه لن يكون بالإمكان أبدا تحقيق التنمية المستدامة دون احترام كامل لجميع حقوق الإنسان، بما فيها تلك الخاصة بالفئات الأكثر ضعفا. واستطرد قائلا إن الأرجنتين يسرها أن ترى أن المنظور الجنساني ليس فقط موضوعا لهدف معين، بل تمت

مراعاته في جميع الأهداف الأخرى، حيث إن اتباع نهج متكامل إزاء انعدام المساواة بين الجنسين وتشجيع المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكاملة أمر أساسي للوصول إلى مجتمع يتسم بقدر أكبر من المساواة.

٥٨ - وأضاف قائلا إن التكامل المتوازن للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة أساسي، وإنه يجب اتباع نهج متكامل فيما يتعلق بحماية النظم الإيكولوجية وإصلاحها واستخدامها على نحو مستدام. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير عاجلة لمواجهة تحدي تغير المناخ، دون أن يغفل الأولويات الإنمائية والقضاء على الفقر، وإعادة توزيع الدخل في البلدان النامية. ورأى أن القدر الأكبر من المسؤولية عن التصدي لتغير المناخ، ليس فقط من حيث تخفيف حدته، بل أيضا فيما يتعلق بتوفير وسائل التنفيذ، يقع على عاتق البلدان المتقدمة. وقال إنه يجب معالجة جميع جوانب منهاج ديربان للعمل المعزز. واسترسل قائلا إن الاتفاق الذي سيتوصل إليه مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ ينبغي أن يعزز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واحترام مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة ومبدأ المساواة. ويجب على الدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بتمويل الأنشطة المتصلة بالمناخ، بما فيها التزاماتها تجاه الصندوق الأخضر للمناخ. ويجب على البلدان المتقدمة الوفاء بالتزاماتها القائمة منذ فترة طويلة، ومن ضمنها تعهدها المتكرر بتقديم ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على شكل مساعدة إنمائية رسمية؛ فعدم تحقيق هذا الهدف قد أضر بالعديد من المبادرات التي كانت ستسهم في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. واستدرك قائلا إن الأرجنتين، على غرار بلدان أخرى من الجنوب، قد كثفت التعاون فيما بين بلدان الجنوب استجابة للتحديات الإنمائية المشتركة.

٥٩ - ومضى قائلا إن حكومته تقر بالدور الحيوي الذي يؤديه المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة واللجان الإقليمية في رصد تنفيذ خطة لعام ٢٠٣٠. وأضاف أن اللجنة تضطلع أيضا بدور في هذا الصدد، وينبغي لها أن تتفادى الازدواجية وأن تُعَظِّم أوجه التآزر مع المنتديات الأخرى. واختتم قائلا إن الأرجنتين تعتبر أن عملية الأهداف الإنمائية للألفية كانت ناجحة، وقد أثبتت أنه عندما تكون هناك إرادة سياسية، يمكن تحقيق الأهداف ويمكن للمجتمع الدولي أن يعمل بشكل متضافر من أجل الصالح العام.

٦٠ - السيدة كالدر (سويسرا): قالت إن على اللجنة أن تعيد تنظيم جدول أعمالها لضمان معالجة جميع المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة بطريقة أكثر اتساقا. وأضافت قائلة إن على لجان الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة أن تتقاسم الأدوار والمسؤوليات بشكل عملي لضمان وجود آلية فعالة ومتناسقة للمتابعة من أجل رصد تنفيذ عام ٢٠٣٠.

٦١ - واستطردت قائلة إنه من اللازم أن يترجم إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ إلى إجراءات عملية من أجل تعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات على الصمود. وأوضحت أن الحد من مخاطر الكوارث عنصر أساسي من عناصر التنمية المستدامة وشرط لازم للقضاء على الفقر. ومضت قائلة إن عواقب الكوارث تتفاقم بفعل عدد من العناصر من ضمنها تغير المناخ والنمو السكاني وتوسع البنى التحتية والتدهور البيئي. وقد وصلت آليات الاستجابة الإنسانية إلى حدودها القصوى؛ وينبغي تحويل التركيز من إدارة الكوارث إلى درء الكوارث والاستعداد لها من أجل بناء قدرة الأفراد والمجتمعات الأكثر ضعفا على مواجهتها.

ويجب أن يشترك في هذا المسعى الأسر والمجتمعات والأمم، وجميع القطاعات، سواء القطاع العام أو الخاص والأكاديمي، إلى جانب المجتمع المدني. فرغم أن كل هذه الجهات الفاعلة قد تتسبب في احتمال وقوع كوارث جديدة أو في تفاقم المخاطر القائمة، فهي جميعا جزء من الحل ويمكن أن تسهم بتجاربها وخبراتها. وأعربت عن ترحيب سويسرا، في هذا الصدد، بالإشارة في إطار سينداي إلى دور النساء ومشاركتهن.

٦٢ - واسترسلت قائلة إن استمرار منظومة الأمم المتحدة في الاستثمار في هذا المجال يجب أن يبنى على فهم شامل للمخاطر، وإن على الأمم المتحدة أن تستفيد من الزخم الناتج عن خطة عام ٢٠٣٠ وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا لكفالة الاتساق. وقالت إن سويسرا دعت إلى تحسين الحوكمة في منظومة الأمم المتحدة لضمان الاتساق وتحسين التنسيق. وأكدت أن من الضروري وضع حد للفصل بين التنمية والعمل الإنساني والجهات الفاعلة الإنسانية على جميع المستويات، وإدراج التمويل اللازم لأنشطة الحد من مخاطر الكوارث في برامج المساعدة الإنسانية وبرامج التنمية على حد سواء، من أجل الحفاظ على الاستثمارات الموجهة للتنمية المستدامة.

٦٣ - السيد بودل تشيتري (نيبال): قال إن قضايا التنمية المستدامة ينبغي أن تشكل جوهر المبادرات الإنمائية على جميع الأصعدة. فنيبال، التي يضع دستورها الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ مسألة الاستدامة في قلب الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق السلم والتنمية والرخاء، ما فتئت تدرج أهداف وغايات التنمية المستدامة في خططها وسياساتها وبرامجها الإنمائية. ورأى أن وسائل التنفيذ مثل التي تنص عليها خطة عمل أديس أبابا وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية وتوافق آراء مونتيري وخطة تنفيذ جوهانسبورغ وجدول أعمال القرن ٢١، لا غنى عنها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي يجب أن يستند بلوغها إلى مبادئ حقوق الإنسان العالمية، والشمول، والعدالة الاجتماعية، مع التركيز على القضاء على الفقر وانعدام المساواة. وأضاف أن تجربة الأهداف الإنمائية للألفية التي حققت نجاحا واسعا قد أظهرت أن التنفيذ في الوقت المناسب أساسي لنجاح جميع الجهود الإنمائية.

٦٤ - واستطرد قائلا إنه لا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لآثار تغير المناخ التي رفعت كلفة التنمية وتسببت في مشاكل مثل التصحر وفقدان التنوع البيولوجي والتراث الثقافي. وأضاف قائلا إن نيبال تتطلع إلى توصل مؤتمر باريس المعني بالمناخ إلى اتفاق ملزم قانونا يأخذ في الاعتبار مبادئ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة، والعدالة، وقدرات كل طرف. وذكر أن الصندوق الأخضر للمناخ يكتسي أهمية حيوية بالنسبة لأقل البلدان نموا.

٦٥ - واسترسل قائلا إن نيبال، التي توجد فيها ٨ من أصل القمم الجبلية الـ ١٤ الأعلى في العالم والتي تضم معالم تكتونية بالغة الهشاشة، تدرك الصعوبات التي تواجهها البلدان الجبلية عبر العالم. وأوضح أنه يمكن تقليص أثر الكوارث الطبيعية باستخدام التكنولوجيا المتاحة. ومضى قائلا إن نيبال تشدد على المبادئ التوجيهية الـ ١٣ لإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وهي تدعو أيضاً إلى اتخاذ إجراءات بشأن الأهداف العالمية السبعة وأولويات العمل الأربع المنصوص عليها في الإطار، مع التركيز بصورة خاصة على البلدان المعرضة للكوارث مثل نيبال. وذكر أن التعاون على مستوى مماثل أمر لازم لحفظ النظم البيئية الجبلية وتعزيزها. وأردف قائلا إن بلده ممتن للدعم الذي تلقاه من المجتمع الدولي في أعقاب الزلزال المدمر الذي ضرب البلد في وقت سابق من عام ٢٠١٥؛

وقد وضع خطة شاملة لإعادة البناء انسجاما مع تطلعه إلى الخروج من فئة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٢. واسترسل قائلا إن حكومته تدرك كذلك أهمية الطاقة النظيفة المتجددة وأنها تسعى إلى استغلال إمكانات البلد الهائلة من الطاقة الكهرمائية. ويضع الدستور الجديد لعام ٢٠١٥ الاستدامة في قلب جهود إحلال السلام وتحقيق التنمية والرخاء. وأكد أن الدعم المقدم من خلال الأمم المتحدة ينبغي أن يكون أكثر تكاملا وتنسيقا؛ وينبغي جعل منظومة الأمم المتحدة أكثر ملاءمة للغرض من إنشائها بتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة.

٦٦ - السيد غون (كوت ديفوار): قال إن بلده قد شارك في جميع المؤتمرات الكبرى التي تشكل تاريخ التنمية المستدامة. وأضاف قائلا إن خطة كوت ديفوار للتنمية الوطنية لعام ٢٠١٢ توفر توجيهات قطاعية، تشمل البرنامج الوطني لتغير المناخ، وذلك سعياً إلى تنسيق التدابير والاستراتيجيات الرامية إلى تخفيض انبعاثات غاز الدفيئة مع الحفاظ على قدرة البلد على تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وإلى اقتراح تدابير واستراتيجيات من هذا النوع وتعزيزها. واستطرد قائلا إن كوت ديفوار تتخذ عدداً من التدابير لبناء القدرة على الصمود، من بينها ضمان الاتساق بين التخطيط الوطني وإدارة المناطق الريفية؛ وتطوير قطاع الزراعة والغابات، بما في ذلك عبر التنمية المستدامة للغابات وتحسين إدارتها؛ وتشجيع الممارسات المستدامة لتحسين القدرة الإنتاجية الزراعية. وتقوم كوت ديفوار بتنفيذ سياسة استباقية في مجال كفاءة الطاقة تشمل الطاقة المتجددة، وبتعزيز إدارة النفايات وتدويرها.

٦٧ - واستطرد قائلا في معرض حديثه عن بعض الآثار الضارة لتغير المناخ التي شهدها في بلده في العقود الأخيرة، إن تدابير التكيف المتخذة أو التي يتم التخطيط لها تساعد في بناء القدرات البشرية والمؤسسية والتقنية والمالية وتعزيز نقل التكنولوجيا بغية تحسين الإنتاج الزراعي وتربية المواشي ومصائد الأسماك، ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي والتحات الساحلي. وأضاف قائلا إن من المتوقع أن تؤدي تلك التدابير إلى الحد بدرجة كبيرة من الفقر وتحسين فرص العمل والإدماج الاجتماعي، من بين منافع أخرى. واختتم بيانه بالقول إن بلده الذي يأمل في أن يتوصل مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ إلى تعهدات ملزمة، يدعو المجتمع الدولي إلى الوفاء بالتزاماته من حيث تعبئة الموارد وتحويل الأقوال إلى أفعال.

٦٨ - السيد زينسو (بنن): قال إن مستقبل الكوكب سيتوقف على التدابير التي ستتخذ لمواجهة تغير المناخ. وأضاف قائلا إن جميع البلدان، بغض النظر عن حالتها الإنمائية، تعي ضرورة اتخاذ تدابير لوقف تلويث موارد الأرض والاستغلال المفرط لها، وحماية الأنواع المهددة بالانقراض، وتحويل أنساق الإنتاج والاستهلاك من أجل تحييد الكربون. واسترسل قائلا إن حكومته تأمل في أن يتوصل مؤتمر باريس القادم المعني بتغير المناخ إلى اتفاق ملزم قانونا؛ وتدعو إلى إيلاء اهتمام خاص بالدول المنخفضة التي بدأت فعلا تفقد بعضا من أراضيها بفعل تغير المناخ. وأكد أن المجتمع الدولي عليه أن يتعهد بالتزامات واضحة بشأن نقل التكنولوجيات الصديقة للبيئة وبناء القدرات المؤسسية من أجل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره والحد من الانبعاثات. واختتم قائلا إن حكومته أعدت مساهمتها المقررة المحددة وطنيا وتستعد لدفع بليوني دولار من المبلغ التقديري اللازم للتخفيف من انبعاثات غاز الدفيئة والتكيف مع تغير المناخ في بنن خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠، وهو ٣٠ بليون دولار.

٦٩ - السيدة برويل ملكيور (موناكو): قالت إن موناكو تلتزم بالتنفيذ الكامل للهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة نظرا لأن حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام أساسي للأجيال الحالية والمستقبلية. وذكرت أن موناكو تدعم عقد مؤتمرات مرة كل ثلاث سنوات بشأن المحيطات لتقييم التقدم المحرز في هذا المجال وتحديد الجهود الإضافية اللازمة. واستطردت قائلة إن محيطات العالم، رغم ضرورة أن تظل مصدرا للمنافع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الساحلية، هي أولاً وقبل كل شيء شرط لا غنى عنه للحياة على الأرض. وأضافت أنه رغم تأثر جميع البلدان بالتغيرات التي تلحق بالمحيطات والبحار، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية بالخصوص عرضة لظواهر مثل ارتفاع مستوى سطح البحر وتحمض المحيطات وفقدان الموائل، فضلا عن الآثار الوخيمة للنشاط الاقتصادي والصناعي على الأرصدة السمكية. ورأت أن مسار ساموا يوفر خارطة طريق أساسية في هذا الصدد.

٧٠ - ومضت قائلة إن جهود موناكو في ميدان التعاون الدولي تركز على المشاريع التي تعود بالنفع المباشر على الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجالات من بينها التكيف مع تغير المناخ، وحفظ التنوع البيولوجي، والحصول على مياه الشرب، وتنمية السياحة المستدامة وبناء القدرات. وتشارك موناكو أيضاً منذ سنين عدة في زيادة وعي المجتمع الدولي بالممارسات البشرية التي تهدد أجزاء كاملة من مكونات التنوع البيولوجي، وسترحب بزيادة التعاون العلمي الدولي لحماية الثدييات البحرية.

٧١ - واسترسلت قائلة إن موناكو، التي تولي أهمية بالغة لاتفاقية التنوع البيولوجي، قد استضافت اجتماعا للخبراء الدوليين في حزيران/يونيه ٢٠١٥ بشأن أنتاركتيكا والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، ركز على أثر أنشطة صيد الأسماك والسياحة والأنشطة العلمية على التنوع البيولوجي في أنتاركتيكا والمحيط الجنوبي. وأضافت قائلة إن حكومتها تقر بأهمية آلية تيسير التكنولوجيا والشراكات بين جهات متعددة من أصحاب المصلحة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وأساليب التمويل المبتكرة في تسهيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واختتمت بيانها بالقول إن موناكو ستدعم تحديد يوم عالمي للتسونامي.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:١٥.